SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في حزيران والنصف الأول من عام 2022

توثيق ما لا يقل عن 47 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية، من بينها 6 على منشآت طبية

الخميس 7 تموز 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M220703

المحتوى

أولاً: مقدمة ومنهجية 2

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر حزيران 2

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في النصف الأول من عام 2022 14

رابعاً: مرفقات 26

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات 26

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدَت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرَّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسةَ تلك الانتهاكات وغيرها واستمرَّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرَّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التَّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجِّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمَّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمُّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكنَّا من توثيقها

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السَّابقة وقمنا بجمع التقارير ضمنَ تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكنا من توثيقها، ويُركِّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر أيار 2022، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر. وللاطلاع على منهجية عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر حزيران:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

سجلنا في حزيران استمراراً للهجمات الأرضية والقصف المدفعي الذي تنفذه قوات النظام السوري على منطقة شمال غرب سوريا، وقد تركز هذا القصف على قرى وبلدات جبل الزاوية القريبة من خط التماس مع فصائل في المعارضة المسلحة في ريف إدلب الجنوبي، كما طال القصف المدفعي منطقة سهل الغاب في ريف حماة الغربي وريف حلب الشرقي.

شهد حزيران انخفاضاً في وتيرة الطلعات والهجمات الجوية الروسية على شمال غرب سوريا مقارنةً بما كانت عليه في أيار، كما رصدنا تحليقاً لطيران مروحي روسي في أجواء مدينة عين العرب (كوباني) في ريف حلب الشرقي، والخاضعة لقوات سوريا الديمقراطية.

في 7/ حزيران قال تلفزيون الجيش الروسي Zvezda إنّ القوات الجوية الروسية في مطار حميميم في اللاذقية قامت بتدريبات مشتركة مع طيارين من قوات النظام السوري، وأضاف التلفزيون الروسي أنّ التدريبات شملت طلعات جوية مشتركة قرب مرتفعات الجولان، كما شملت شنّ غارات وهمية على أهداف محتملة.

في مناطق ريف حلب الشمالي الغربي والشرقي وريف الرقة الشمالي، رصدنا في حزيران استمرار قوات سوريا الديمقراطية في شنِّ هجماتٍ أرضية عليها، وقد أدى هجوم استهدف سوق مدينة عين عيسى شمال محافظة الرقة في 1/ حزيران، إلى مقتل مدنيين شقيقين وإصابة 10 مدنيين آخرين. كما قصفت قوات الجيش الوطني بالمدفعية مواقع تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في منطقة الشهباء بريف حلب الشمالي، ومناطق ريف منبج الشمالي وريف عين العرب القريبة من خطوط التماس، وتسببت إحدى الهجمات بصاروخ موجه في مقتل طفلين من عائلة واحدة في قرية عرب حسن بريف مدينة منبج شرق حلب في 29/ حزيران.

رصدنا في 18/ حزيران اندلاع اشتباكات بين عناصر من الفيلق الثالث التابع لقوات الجيش الوطني وعناصر من الفرقة 32 التابعة لحركة أحرار الشام المنضوية تحت الفيلق الثالث ذاته، وذلك في مدن وقرى ريف حلب الشمالي والشرقي، وعلى خلفية انشقاق الفرقة 32 عن الفيلق الثالث. استخدم الطرفان الأسلحة الرشاشة إضافةً إلى قصف مدفعي بقذائف الهاون، وتركزت الاشتباكات بينهما في منطقة الباب بريف حلب الشرقي ضمن قرى "الواش، ودوير الهوى، وقعر كلبين، واشدود، وبرعان، وباروزة، وعبلة، وعولان"، كما امتدت إلى مدينتي عفرين وجرابلس، وجميعها مناطق مدنية. امتدت الاشتباكات، التي استمرت على مدار يومين، إلى مناطق قريبة من المخيمات في محيط مدينة الباب في شرق حلب وأدت إلى وقوع إصابات بين النازحين القاطنين في تلك المخيمات إضافةً إلى حالة من الذعر والهلع عمت تلك المخيمات.

على صعيد التفجيرات، رصدنا في حزيران انفجار عبوات ناسفة في محافظات حماة وحلب والحسكة، وقد تسبب انفجار عبوة ناسفة في سيارة في مدينة الباب شرق حلب في 15/ حزيران في مقتل عامل في المجال الإنساني.

موقع انفجار عبوة ناسفة لم نتمكن من تحديد مصدرها في مدينة الباب/ حلب، ما تسبب في مقتل أحد العاملين في المجال الإنساني، في 15/ حزيران/ 2022

شهد حزيران ارتفاعاً في أعداد الضحايا المدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة في سوريا، وتركزت في محافظات حلب وحماة ودرعا، وقد تسبب انفجار لغم في محافظة درعا بمجزرة راح ضحيتها 10 مدنيين على الأقل، بينهم 4 أطفال و4 سيدات، وإصابة 32 مدنياً آخرين في 11/ حزيران، وتعليقاً على الحادث أصدر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في 12/ حزيران بياناً صحفياً قال فيه "الحادثة تمثّل تذكيراً مأساوياً بالمخاطر المميتة التي تشكّلها الألغام الأرضية في سوريا، خاصة في ظل عدم وجود برنامج وطني أو دولي لنزع الألغام في البلاد".

وقد أصدر الفريق القطري للأمم المتحدة في سوريا "UNCT" بياناً في 14/ حزيران حول الحادثة، قال فيه إنّ السكان المدنيين في سوريا يعيشون في حالة خوف دائم من خطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، حيث أنه ومنذ 2019 حتى نيسان/ 2022، وقعت 12350 حادثة انفجار في سوريا، إما بسبب الألغام الأرضية أو الذخائر غير المنفجرة. وهو ما يعادل 5 حوادث انفجار في اليوم الواحد، وأضاف البيان أن واحداً من كل اثنين من السوريين يعيش في مناطق ملوثة بهذه الذخائر. كما أصدرت منظمة العمل على العنف المسلح AOAV[1] في اليوم ذاته بياناً عن الحادثة قالت فيه إنّ سوريا ما تزال البلد الأكثر تضرراً من حيث عدد الضحايا المدنيين بسبب انفجار الألغام والذخائر غير المنفجرة، وأضاف البيان أنه تم الإبلاغ في سوريا عن 1860 ضحية مدنية، بينهم 753 طفلاً، و121 سيدة على الأقل منذ عام 2010.

نشير إلى أن حصيلة ضحايا الألغام في حزيران قد بلغت 16 مدنياً بينهم 9 طفلاً و4 سيدة، لتصبح حصيلة ضحايا الألغام منذ بداية عام 2022، 76 مدنياً بينهم 39 طفلاً و9 سيدات.
استمرت في حزيران عمليات اغتيال مدنيين على يد مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم في محافظات عدة، كان معظمها في محافظتي درعا ودير الزور. من أبرز حوادث الاغتيال في حزيران اغتيال موجه في المجمع التربوي في مدينة بصرى الشام شرق محافظة درعا في 22/ حزيران. كما رصدنا استمرار عمليات الاغتيال في مخيم الهول[2] ، والتي تسببت في مقتل 6 مدنيين بينهم 5 سيدات خلال حزيران، من أبرزها العثور على جثماني سيدتين في المخيم يظهر عليهما آثار طلقات نارية في 17/ حزيران.

في 6/ حزيران قالت وكالة سانا للأنباء التابعة للنظام السوري إنَّ القوات الإسرائيلية قصفت بالصواريخ نقاطاً جنوب مدينة دمشق، ما تسبب بأضرار مادية. وعادت القوات ذاتها، حسب ما نقلت وكالة سانا في 10/ حزيران، لتقصف بالصواريخ مواقع جنوب مدينة دمشق، وأضافت الوكالة أن القصف أدى إلى "إصابة مدني ووقوع أضرار مادية". وقد كشفت صور أقمار صناعية نشرها موقع ImageSat Intl في 10/ حزيران عن أضرار في المدرجين العسكري والمدني داخل مطار دمشق الدولي، نسبها الموقع لهجوم استهدف المطار صباح اليوم ذاته، وقد أعلنت وزارة النقل في حكومة النظام السوري في اليوم ذاته، وفق ما نقلته وكالة سانا عن تعليقها كافة الرحلات من مطار دمشق الدولي وإليه نتيجة "توقف عمل بعض التجهيزات الفنية بالمطار وخروجها عن الخدمة." وفي 12/ حزيران قالت القناة 12 الإسرائيلية إن استهداف مطار دمشق الدولي هدفه ضرب المصالح الإيرانية في سوريا ومنع استمرار نقل الأسلحة من إيران إلى سوريا عبر تهريبها عن طريق الطائرات المدنية.

[1] منظمة غير ربحية مقرها لندن، تقوم بإجراء الأبحاث بشأن تأثير العنف المسلح عالمياً. وتسعى إلى الحد من تأثير العنف المسلح من خلال الرصد والبحث في أسباب وعواقب العنف القائم على الأسلحة، وتركز بشكل خاص على تأثير الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة في المناطق المأهولة بالسكان.
[2] يقع شرق مدينة الحسكة قرب الحدود العراقية السورية، يؤوي قرابة 60 ألف شخص.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري:

استمرت قوات النظام السوري في حزيران في ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسويةً لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقَّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظات ريف دمشق ودرعا والرقة، وحصل معظمها ضمن أُطر حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش.

وسجلنا عمليات اعتقال عشوائية بحق مواطنين من بينهم سيدة في محافظة ريف دمشق وحصل معظمها ضمن أطر حملات دهم واعتقال جماعية، وقد أخبرتنا العديد من عائلاتهم أن عمليات الاعتقال كان هدفها الابتزاز والحصول على الأموال مقابل الإفراج عنهم. كما سجلنا عملية اعتقال استهدفت عدداً من المدنيين على خلفية انتقادهم للأوضاع المعيشية الصعبة في مناطق سيطرته، وتم توجيه تهمة عامة لهم وهي: بث اليأس أو الضعف بين أبناء المجتمع "وهن نفسية الأمة"، وسلسلة تُهم أخرى مُرتبطة بقانون الجرائم الإلكترونية. ورصدنا عمليات اعتقال استهدفت عدداً من المدنيين بينهم سيدة من العائدين "اللاجئين والنازحين" بعد وصولهم إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري في مدينة دمشق، عدد منهم عاد بناءً على صدور مرسوم العفو رقم 7 لعام 2022 اعتقاداً منهم بأنَّ المرسوم قد شملهم.

أما عن قوات سوريا الديمقراطية فقد سجَّلنا في حزيران استمرارها في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري، وارتفاعاً في حصيلة حالات الاحتجاز والاختفاء القسري لديها، عبر حملات دهم واحتجاز جماعية استهدفت بها مدنيين بينهم نازحون من محافظة حمص؛ بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، بعض هذه الحملات جرى بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي، كما رصدنا عمليات احتجاز استهدفت مدنيين بينهم سيدة وتركَّزت هذه الاعتقالات في مدينتي الرقة والحسكة، وقد سجلنا عمليات احتجاز استهدفت مدنيين على خلفية انتقادهم سوء الخدمات والأوضاع المعيشية في مدينة الرقة، كما رصدنا عملية احتجاز أحد المدنيين على خلفية ظهوره في فيديو مصور على تلفزيون سوريا، يتحدث فيه عن قيام قوات سوريا الديمقراطية بتدمير المنازل في حي الموح في مدينة أبو حمام بريف محافظة دير الزور.

كما سجلنا اختطاف قوات سوريا الديمقراطية أطفالاً بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها وتجنيدهم قسرياً، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم، ولم تصرح عن مصيرهم.

شهدَ حزيران عمليات احتجاز قامت بها هيئة تحرير الشام بحق مدنيين، تركَّزت في محافظة إدلب وشملت نشطاء إعلاميين وسياسيين، وكان معظمها على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمَّت عمليات الاحتجاز بطريقة تعسفية على شكل مداهمات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة، كما سجلنا عملية احتجاز استهدفت طبيب في مدينة الدانا شمال محافظة إدلب، من دون توجيه تهمة واضحة له.

من جهتها قامت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في حزيران بعمليات احتجاز تعسفي وخطف، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت قادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، ورصدنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، ومن دون توجيه تهمٍ واضحة، كما سجلنا عمليات دهم واحتجاز شنَّتها عناصر في الجيش الوطني استهدفت مدنيين لم تستثنِ السيدات منهم بتهمة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت في بعض القرى التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب.

على صعيد الوضع المعيشي:

استمر الوضع الاقتصادي والمعيشي في عموم مناطق سوريا بالتدهور على كافة المستويات، وخصوصاً مع بدء ارتفاع درجات الحرارة، حيث تفاقمت أزمة الكهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، وازدادت ساعات التقنين في معظم المناطق، ووصلت في بعضها إلى 7 ساعات تقنين مقابل ساعة وصل، في حين لم تتجاوز ساعات الوصل في مناطق أخرى 15 دقيقة، مقابل 6 ساعات تقنين، كما أدت أزمة ارتفاع أسعار المحروقات وعدم كفاية الكميات المخصصة من قبل حكومة النظام السوري للمركبات العامة إلى تفاقم أزمة انخفاض أعداد وسائل النقل العامة العاملة في معظم المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، كما لا تزال مناطق سيطرة قوات النظام السوري تعاني من شح في معظم الخدمات الأخرى.

وفي شمال غرب سوريا، استمرت معاناة المدنيين من غلاء أسعار المواد الاستهلاكية والتموينية والمحروقات، في ظل شبه انعدام للقوة الشرائية بسبب انتشار البطالة وارتفاع نسبة الفقر وانخفاض أجرة اليد العاملة.

كما شهدت مدن وبلدات عفرين ومارع وصوران والباب وجنديرس بريف محافظة حلب ليل 3/ حزيران، احتجاجات شعبية على خلفية رفض الشركة السورية التركية للطاقة STE التي تزود المنطقة بالطاقة الكهربائية مطالب المدنيين بتخفيض أسعار شرائح الكهرباء وتقليل عدد ساعات التقنين، وقد جوبه المحتجون في بعض المناطق برصاص قوات الحرس التركي ما أسفر عن إصابات بين المدنيين ومقتل أحد المحتجين وهو من عناصر فصيل أحرار الشرقية. ترافقت الاحتجاجات بأعمال تخريب في مقرات الشركة واندلاع حرائق في عدد منها.

وفي شمال شرق سوريا، ما يزال أهالي المنطقة يعانون من أزمات معيشية واقتصادية عدة، بالتزامن مع ازدياد معدل البطالة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية والمحروقات، يعود سبب الارتفاع في محافظة دير الزور على وجه الخصوص، إلى ازدياد نشاط عمليات التهريب عبر المعابر النهرية إلى مناطق سيطرة قوات النظام السوري. كما يعاني أهالي المنطقة بشكل مستمر من انقطاعات المياه بسبب توقف محطات تصفية وضخ المياه وتتفاقم هذه المشكلة مع حلول فصل الصيف، كان آخرها انقطاع المياه عن قرى مزرعة يعرب ومزرعة الأنصار ومزرعة العدنانية بريف الرقة الجنوبي منذ منتصف حزيران جراء أعطال فنية في محطات ضخ المياه.

على صعيد اللجوء والنزوح والتشريد القسري:

استمرت معاناة النازحين في شمال غرب سوريا، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وازدياد حجم الاحتياجات ووصولها إلى مستويات قياسية مع تراجع الدعم المطلوب لتغطية تلك الاحتياجات، حيث قالت وكالة اسوشيتد برس في 23/ حزيران إنه في حال ما لم يمدد مجلس الأمن الدولي موافقته على آلية تسليم المساعدات عبر الحدود لمنطقة شمال غرب سوريا في تموز، فإن الإمدادات الغذائية الموجودة حالياً هناك ستنفذ بحلول أيلول في ظل وجود نحو 4 ملايين شخص في منطقة شمال غرب سوريا، ونقلت عن ديفيد ميليباند، رئيس لجنة الإنقاذ الدولية، خلال مؤتمر صحفي له عبر الإنترنت "هذه لحظة من الأهمية بمكان ألا يضطر الشعب السوري إلى دفع ثمن الانقسامات الجيوسياسية".

كما رصدنا في حزيران اندلاع حرائق في مخيمات النازحين في مناطق ريف إدلب الشمالي جراء استخدام وسائل الطبخ بشكل غير سليم.

في 10/ حزيران قالت منظمة دعم الحياة في المناطق الخطرة[3] Hola Trust إنّ انفجار مستودع الذخيرة في قرية بابسقا شمال إدلب، في 1/ حزيران، أدى إلى تضرر عدد كبير من مخيمات النازحين في المنطقة المجاورة، ونزوح نحو 3500 شخص جراء الانفجار، وأشارت المنظمة إلى أنّ انتشار مخلفات الذخائر المتفجرة يشكل خطراً كبيراً في منطقة شمال غرب سوريا، ويعرض حياة القاطنين في المنطقة لخطر الإصابة أو القتل، ما يتطلب مسحاً عاجلاً وفورياً لتلك المخلفات، كما يجب إزالتها وتفكيكها.

في 19/ حزيران قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تقرير له عن حالة شمال غرب سوريا، إنه خلال أيار تعرضت المنطقة لقصف مدفعي في معظم أيام الشهر، كما شهدت ارتفاعاً في حدة الغارات الجوية مع نهاية الشهر، وسجل التقرير 9852 حالة نزوح في أيار، كانت معظمها بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وأشار التقرير إلى أنّ هذا أعلى رقم لحالات النزوح في المنطقة منذ كانون الأول/ 2021.

وعن شمال شرق سوريا، وردتنا معلومات مؤكدة عن تفشي مرض السحايا وحبة الليشمانيا بين قاطني المخيمات العشوائية بريفي الرقة الشرقي والشمالي في ظل إهمال كامل من قبل لجنة الصحة التابعة لمجلس الرقة المدني الخاضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، حيث تمَّ تسجيل عشرات الإصابات في كل من مخيم حويجة السوافي ومخيم الخيالة، ومخيم رطلة، ومخيم الرشيد، ومخيم تل السمن بريف الرقة، والتي تضم مئات العائلات النازحة والمهجرة من مناطق سيطرة قوات النظام السوري في محافظات دير الزور وحمص وحماة وحلب.

كما سجلنا في شهر حزيران وفاة طفلين جراء إهمال الرعاية الصحية وسوء الوضع المعيشي وضعف الإمكانات الطبية في مخيمات شمال شرق سوريا.

[3] اتحاد لمنظمة خيرية بريطانية غير سياسية ومنظمة أمريكية غير ربحية تعمل على إزالة الأنقاض التي خلفتها الحروب، ولا سيما الألغام الأرضية.

حول مخيم الهول، غادرت 150 عائلة عراقية (قرابة 620 شخص) مخيم الهول للنازحين السوريين واللاجئين العراقيين شرق الحسكة، شمال شرقي سوريا إلى العراق، في 1/ حزيران.

وقالت وكالة كردستان 24 للأنباء في 2/ حزيران إنّ الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا سلمت طفلين من الجنسية النمساوية، من أطفال عوائل تنظيم داعش، إلى وفد نمساوي برئاسة دوريس فيدا ستراجنر، ممثلة الوزارة النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية. وفي السياق ذاته قالت هيئة الإذاعة والتلفزيون البلجيكي (RTBF) في 21/ حزيران، إنّ السلطات البلجيكية استعادت 6 نساء و16 طفلاً دون سن 12 من الجنسية البلجيكية من مخيم الروج شمال شرق سوريا.

في 29/ حزيران قالت منظمة أنقذوا الطفولة إنّ 21 شخصاً قُتلوا في مخيم الهول شمال شرق سوريا منذ نيسان، بزيادة قدرها 250 % عن الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، بينهم 17 سيدة، منهم 8 سيدات قُتلن في حزيران. وأضافت المنظمة أنّ هذا يسلط الضوء مرة أخرى على أن المخيم غير آمن للنساء والأطفال.

على صعيد اللاجئين، قال المركز اللبناني لحقوق الإنسان في 8/ حزيران في بيانٍ له إنّ بلدية الدكوانة، في محافظة جبل لبنان، قامت بعمليات مداهمة وتوقيف تعسفي لسوريين وعائلاتهم، بعضهم مسجّل لدى المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة، حيث تمّ إجبارهم على التوقيع على تعهّد بالعودة إلى بلادهم، وأضاف البيان أنّ التعهّدات التي أُجبر اللاجئون واللاجئات على توقيعها تعتبر باطلة، إضافةً إلى أنّ اللاجئين السوريين في لبنان، هم تحت الحماية وإجبارهم على العودة غير الطوعية يعتبر "انتهاك لقانون التعذيب رقم 65 والمادة الثالثة من معاهدة الوقاية من التعذيب التي صادق عليها لبنان".

وفي سياق آخر، يستمر النظام السوري وحليفه الروسي في حملة الترويج لعودة اللاجئين، واستغلالها في الدعوة لبدء عملية إعادة الإعمار، حيث قالت وكالة سانا للأنباء في 14/ حزيران إن "أعمال الاجتماع الرابع السوري الروسي المشترك لمتابعة المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين والمهجرين السوريين" انطلقت في دمشق.

بخصوص ترحيل اللاجئين من بريطانيا:

في 10/ حزيران قالت وكالة رويترز للأنباء إنَّ المحكمة العليا في بريطانيا رفضت محاولات نشطاء بالحصول على أمر قضائي يمنع ترحيل طالبي لجوء سوريين وعراقيين إلى رواندا، ضمن خطة الحكومة البريطانية لترحيل فئات من طالبي اللجوء إلى رواندا. وكانت حكومة المملكة المتحدة قد أعلنت في 14/ نيسان/ 2022 في بيانٍ لها عن خطة جديدة "للسيطرة على الهجرة غير الشرعية" حيث قال البيان إنَّ وزارة الخارجية البريطانية قد وقعت اتفاق شراكة مع وزارة خارجية رواندا لترحيل طالبي لجوء من سوريا والعراق وأفغانستان الذين وصلوا بطريقة غير شرعية إلى المملكة المتحدة، مقابل استثمارات اقتصادية تقوم بها المملكة في رواندا. وفي 15/ حزيران نشرت وكالة CNN نقلاً عن وكالة الأنباء البريطانية PA media أنه تم إلغاء الرحلة التي كانت من المفترض أن تحمل الأشخاص الذين كان سيتم ترحيلهم، وذلك بعد قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي قضى بإلغاء عملية الترحيل.

وقد عقبنا على هذا الموضوع في تقريرنا الذي أصدرناه في اليوم العالمي للاجئين (20/ حزيران) بعنوان "الانتهاكات الفظيعة المستمرة في سوريا السبب الرئيس وراء توليد مزيد من اللاجئين" الذي أشار إلى الظروف القاسية في بعض بلدان اللجوء، وبشكل خاص دول الجوار، التي تجبر بعض اللاجئين السوريين على العودة إلى مناطق النظام السوري غير الآمنة، كما أكد التقرير أنَّ محاولات ترحيل اللاجئين التي تقوم بها عدد من الدول الأوروبية تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

على الصعيد السياسي والحقوقي:

في 1/ حزيران قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيانٍ صحفي إنّ انعدام الأمن الغذائي في سوريا وصل إلى مستوى تاريخي، حيث إنّ ما يقارب 60 % من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، كما ارتفعت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، في ظل تدهورٍ حادٍ في الاقتصاد.

في 6/ حزيران حذرت منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي في بيانٍ مشترك أنّ مجموعة من الدول بما فيها سوريا ما تزال "مصدر قلق بالغ للغاية" مع تدهور الأوضاع الحرجة في ظل الأوضاع الراهنة ووجودها في قائمة البلدان ذات النقاط الساخنة بما يتعلق بأزمة الجوع.

في 8/ حزيران قالت باربرا ليف، مساعدة وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، في بيانٍ لها خلال جلسة استماع عقدها مجلس الشيوخ الأمريكي للعلاقات الخارجية لمناقشة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا، "سنواصل استخدام كل أدواتنا، بما في ذلك قانون قيصر، للضغط على نظام الأسد"، وقالت إنّ الاستقرار والسلام الدائمين في سوريا لن يكونا ممكنين بدون تحقيق العدالة للشعب السوري، وأضافت أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تدعم جهود تطبيع مع النظام السوري أو إعادة تأهيله، كما أنها لن ترفع العقوبات المفروضة عليه، ولن تغير الإدارة الأمريكية الموقف المعارض لعملية إعادة الإعمار في سوريا حتى يكون هناك تقدم حقيقي ودائم نحو الحل السياسي.

في 9/ حزيران أصدر البنك الدولي تقريراً بعنوان "جيل ضائع من السوريين"، قال التقرير إنّ عوامل الصراع والنزوح وانهيار الأنشطة الاقتصادية ساهمت في تدهور المستوى المعيشي للأسرة في سوريا، وأضاف أنّ انخفاض قيمة العملة في سوريا أدى إلى تضاعف الأسعار محلياً، ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، حيث وصل معدل التضخم في عام 2020 إلى 114 %، وأشار التقرير إلى أن أسعار الغذاء ازدادت وفقاً لمؤشر الحد الأدنى لسعر السلة الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي، بنسبة 97 % خلال عام 2021، إضافةً إلى زيادة بنسبة 236 % في عام 2020.

في 12/ حزيران نشر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) تغريدةً على حسابه الرسمي على موقع تويتر قال فيها إنّ القافلة الخامسة للأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية دخلت عبر خطوط التماس من حلب إلى شمال غرب سوريا، وذلك تماشياً مع قرار مجلس الأمن 2585.

قافلة مساعدات أممية إلى مناطق شمال غرب سوريا من مناطق سيطرة قوات النظام السوري
عبر معبر الترنبة - سراقب في 12/ حزيران/ 2022

عقدت في يومي 15 و16/ حزيران الجولة 18 من اجتماعات أستانا في العاصمة الكازخية نور سلطان، وذلك بمشاركة ممثلين عن الدول الضامنة (تركيا، روسيا، وإيران)، وممثل عن غير بيدرسون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، ووفد عن النظام السوري ووفد ممثل عن المعارضة السورية، إضافةً إلى وفود من دول لبنان والعراق والأردن وممثلون عن منظمات دولية، وقد نشرت وزارة الخارجية الكازاخية على موقعها الرسمي بياناً ختامياً مشتركاً لكل من ممثلي الدول الضامنة (تركيا، روسيا، وإيران)، لم يحمل أي قرارات أو مستجدات، وقد أورد البيان أنّ الجولة 19 من اجتماعات أستانا حول سوريا ستعقد في نور سلطان أيضاً في النصف الثاني من عام 2022.

في 16/ حزيران أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريرها السنوي "تقرير الاتجاهات العالمية للنزوح القسري 2021"، قال التقرير إنه بنهاية عام 2021 كان 69 % من إجمالي اللاجئين حول العالم يأتون من خمس دول، تأتي سوريا على رأس قائمة هذه الدول بأكثر بلد يأتي منه اللاجئون حول العالم بـ 6.8 مليون لاجئ، وأضاف التقرير أنّ استمرار الصراع في سوريا أدى إلى تسجيل مئات الآلاف من حالات اللجوء الجديدة، حيث أدت الأوضاع إلى نزوح 237600 شخصاً من سوريا في عام 2021، وعن النزوح الداخلي قال التقرير إنَّ سوريا لا تزال تحوي على أكبر عدد للنازحين داخلياً حول العالم، وأن 1 من كل 3 سوريين ممن بقوا داخل البلاد كانوا من النازحين داخلياً مع نهاية عام 2021.

استمر النظام السوري وحليفه الروسي بالعمل على تعطيل أية عملية سياسية ممكنة تهدف إلى حل سياسي محتمل في سوريا، حيث نقلت وكالة سبوتنيك الروسية في 16/ حزيران عن ألكسندر لافرينتييف، مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سوريا، أنّ روسيا اقترحت نقل مقر اجتماعات اللجنة الدستورية السورية من جنيف إلى مسقط أو أبو ظبي، وأضاف أن "الجزائر ممكنة أيضاً كمنصة"، ونقلت الوكالة أيضاً تصريحاً سابقاً لأيمن سوسان، رئيس وفد النظام السوري إلى مؤتمر أستانا 18، أن جنيف "ليست مكاناً يصلح لإجراء اجتماعات اللجنة الدستورية السورية".

في 20/ حزيران قال نجيب ميقاتي، رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، إنّ على المجتمع الدولي التعاون مع لبنان لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم "وإلا فسيكون للبنان موقف ليس مستحباً على دول الغرب وهو العمل على إخراج السوريين من لبنان بالطرق القانونية، من خلال تطبيق القوانين اللبنانية بحزم"، حسبما نقل الموقع الرسمي للجمهورية اللبنانية.

في 21/ حزيران قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنّ أكثر من 2 مليون لاجئاً هم بحاجة إلى إعادة التوطين في عام 2023، وأضافت المفوضية "يمثل اللاجئون السوريون، نحو 777800 لاجئ، أكبر نسبة من الأشخاص الذين لديهم احتياجات لإعادة التوطين على مستوى العالم، وذلك للعام السابع على التوالي، نظراً لأن الأزمة السورية لا تزال تعتبر أضخم حالة من حالات اللجوء في العالم".

في 21/ حزيران نشرت صحيفة دير شبيغل الألمانية تحقيقاً صحفياً عن تورط رئيس النظام السوري، بشار الأسد، وأفراد من عائلته ومقربين منهم في تجارة المخدرات، وقالت الصحيفة إنَّ رئيس النظام السوري يمول حكمه من أموال المخدرات، ونقلت الصحيفة عن جويل رايبورن، مبعوث الولايات المتحدة الخاص السابق إلى سوريا، أنَّ سوريا تحت حكم بشار الأسد أصبحت دولة مخدرات، تشكل حبوب الكبتاجون أهم صادراتها، وأضاف التحقيق أنّ اسم شقيق بشار الأسد، ماهر الأسد، غالباً ما يظهر كمسؤول عن نقل شحنات المخدرات، كما تحولت الفرقة الرابعة التي يديرها إلى تكتل مافيا بذراعٍ عسكري يحرس شحنات المخدرات ومصانعها والسيطرة على الموانئ وصرف الأموال.

في 28/ حزيران صرحّ عمران رضا منسق الأمم المتحدة في سوريا لصحيفة الغارديان إنّ أكثر من 100 شخص، بينهم نساء، قُتلوا في مخيم الهول على مدى 18 شهراً، وأشار إلى أن المخيم يعاني من حالة انعدام الأمن، في حين يُحكم على الأطفال المتواجدين فيه بـ"حياة بلا مستقبل"، إذ أنّ 94 % ممن فيه هم نساء وأطفال.

في 28/ حزيران أصدرت المفوضية السامية للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان تقريراً عن حصيلة الضحايا المدنيين في سوريا، قال التقرير إنَّ ما لا يقل عن 306887 مدنياً قتلوا في سوريا بين آذار/ 2011 و31/ آذار/ 2021، بينهم 27126 طفلاً و26727 أنثى، وأشارت المفوضية إلى هذا الرقم أعلى تقدير صدر حتّى اليوم بشأن الوفيات في صفوف المدنيين المرتبطة بالنزاع في سوريا، وقالت المفوضية أنها اعتمدت في إعداد التقرير على 8 مصادر منها الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد أصدرنا بياناً في هذا الخصوص في 29/ حزيران.

في 29/ حزيران قالت منظمة مراسلون بلا حدود في بيان لها إنها تدين القيود المتزايدة التي تفرضها قوات الإدارة الذاتية على الصحفيين في شمال وشرق سوريا، وأشار البيان إلى أن هدف هذه القيود هو إحكام قبضة قوات الإدارة الذاتية على التغطية الإخبارية في المنطقة.

حول تجديد آلية دخول المساعدات الأممية عبر الحدود بداية تموز الجاري:

في 10/ حزيران أصدرت لجنة الإنقاذ الدولية بياناً قال فيه إنّه يتوجب على مجلس الأمن إعادة تمديد آلية تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى منطقة شمال غرب سوريا.

في 14/ حزيران قالت منظمة Refugees International إنّ استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) خلال التصويت على تمديد آلية تسليم المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا في جلسة مجلس الأمن في تموز، سيؤدي إلى أزمة إنسانية كبيرة في المنطقة.

في 14/ حزيران طالبت 32 منظمة غير حكومية في بيانٍ مشترك لها مجلس الأمن بتجديد تفويض عمل آلية تسليم المساعدات عبر الحدود في سوريا مدة عامٍ إضافي.

في 15/ حزيران نقلت وكالة ريا نوفوستي الروسية عن ألكسندر لافرنتييف، الممثل الخاص للرئيس الروسي لدى سوريا، قوله إنّ روسيا "تؤيد إلغاء آلية تسليم المساعدات عبر الحدود في سوريا"، وذلك خلال كلمة له في اجتماع أستانا 18، وأضاف "أنه من الممكن تطوير آليات جديدة".

في 15/ حزيران قال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، في إحاطته اليومية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، إنه خلال الشهر الماضي عبرت أزيد من 1000 شاحنة من معبر باب الهوى محملةً بالمواد الغذائية والمستلزمات الصحية ضمن عمليات الأمم المتحدة لتسليم المساعدات عبر الحدود من تركيا إلى سوريا، لتصل إلى 2.4 مليون شخصاً في شمال غرب سوريا، وأشار إلى أنّ عدد الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية ارتفع من 3.4 مليون شخصاً العام الماضي ليصبح 4.1 شخصاً هذا العام، ومعظمهم من النساء والأطفال.

في 16/ حزيران أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بياناً مشتركاً لعدد من الهيئات الأممية، دعا أعضاء مجلس الأمن لتجديد قرار مجلس الأمن رقم 2585، الذي يسمح باستمرار تدفق المساعدات عبر الحدود مدة 12 شهراً إضافية، حيث إنّ عدم تجديد القرار سيكون له عواقب إنسانية وخيمة على منطقة شمال غرب سوريا.

في 16/ حزيران أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً تحت عنوان "المساعدات الأممية عبر الحدود يجب أن تستمر في الدخول حتى في حال استخدام روسيا الفيتو في وجهها"، قال التقرير إنَّ دخول المساعدات الأممية عبر الحدود عملاً مشروعاً ولا يحتاج إلى إذن من مجلس الأمن، لكنَّ المجلس احتكر هذه المهمة الإنسانية، وأدخلها ضمن صلاحياته، عندما أصدر القرار 2165، وأشار التقرير إلى أنَّ ملايين السوريين المشردين داخلياً في شمال غرب سوريا بحاجة ماسة إلى المساعدات الأممية العابرة للحدود.

في 20/ حزيران طالب أنطونيو غوتيريس، أمين عام الأمم المتحدة، أعضاء مجلس الأمن بتجديد القرار بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى منطقة شمال غرب سوريا، وذلك خلال جلسة للمجلس لمناقشة الوضع في سوريا، مشيراً إلى أنّ الاحتياجات الإنسانية في سوريا وصلت الآن إلى أعلى مستوياتها منذ اندلاع الصراع قبل أكثر من 11 عاماً.

في 29/ حزيران قدمت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا إحاطتها الشفوية أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الوضع في سوريا، وقال باولو بينيرو، رئيس اللجنة الأممية، خلال الإحاطة إنَّ الاحتياجات الإنسانية لسوريا تبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق.

في 29/ حزيران قال غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، خلال إحاطة له أمام مجلس الأمن عبر الفيديو، إن تجديد القرار الخاص بتمديد تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى منطقة شمال غرب سوريا أمر ضروري للغاية لإنقاذ الأرواح وسيدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع.

على صعيد المحاسبة والمناصرة:

في 31/ أيار أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي بياناً أعلن فيه تمديد العقوبات والإجراءات التقييدية ضد النظام السوري مدة عام إضافي آخر، وذلك حتى 1/ حزيران/ 2023، في ظل استمرار النظام السوري في قمعه للمدنيين، وحسبما أضاف البيان، تمّت إزالة 3 شخصيات من لائحة العقوبات التي تحوي الآن على 289 شخصاً يخضعون لإجراءات حظر السفر وتجميد الأصول، إضافةً إلى 70 كياناً خاضعاً لإجراءات تجميد الأصول.

في 4/ حزيران أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بياناً في اليوم العالمي لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء قالت فيه إنّ أطفال سوريا تعرضوا على مدى 12 عاماً لأسوأ أشكال العدوان وسط فشل تام في حل النزاع السوري، أضاف البيان أنّ 29791 طفلاً قتلوا في سوريا منذ آذار/ 2011، بينهم 181 قتلوا بسبب التعذيب.

في 7/ حزيران قالت وكالة اسوشيتد برس إنَّ الادعاء العام الأميركي أدان امرأة أمريكية بتهمة ترأسها لكتيبة نسائية من مقاتلي تنظيم داعش في سوريا، وأضافت الوكالة أنّ أكثر من 100 امرأة وفتاة قد تلقوا تدريبات على يد المتهمة، حيث كانت المتهمة في سوريا منذ أواخر عام 2012 أو أوائل عام 2013، وقد تولى زوجها في ذلك الوقت منصبَ قياديٍّ في تنظيم داعش كمسؤول عن تدريب القناصين.

في 21/ حزيران قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حسب بيان صحفي أصدرته المحكمة، أنّ تركيا أعادت لاجئاً سورياً بشكل غير قانوني إلى سوريا، بعد أن أجبرته على التوقيع على وثيقة عودة طوعية، وأضاف البيان أنّ المدعي محمد فوزي العقاد تم اعتقاله من قبل السلطات التركية أثناء محاولته العبور إلى اليونان في عام 2018، وبعدها تم ترحيله إلى سوريا بعد يومين من اعتقاله، كما قضت المحكمة بأن على تركيا أن تدفع للمدعي 9750 يورو كتعويض للأضرار غير المادية و 2500 يورو فيما يتعلق بالتكاليف والنفقات.

في 29/ حزيران قام مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية في الحكومة البريطانية بإضافة 4 ضباط روس، اثنان منهما كانا قياديين في ميليشيا فاغنر الروسية، و3 كيانات روسية إلى قائمة العقوبات البريطانية الخاصة بسوريا، وحسب بيان المكتب شاركت الشخصيات المضافة إلى قائمة العقوبات في دعم النظام السوري، إضافةً إلى أنّ اثنين منهم كانا قياديين في مليشيا فاغنر الروسية، كما أنّ الكيانات المضافة للقائمة عملت في مجال النفط والغاز في سوريا، ما يعد دعماً للنظام السوري.

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2022:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2022 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

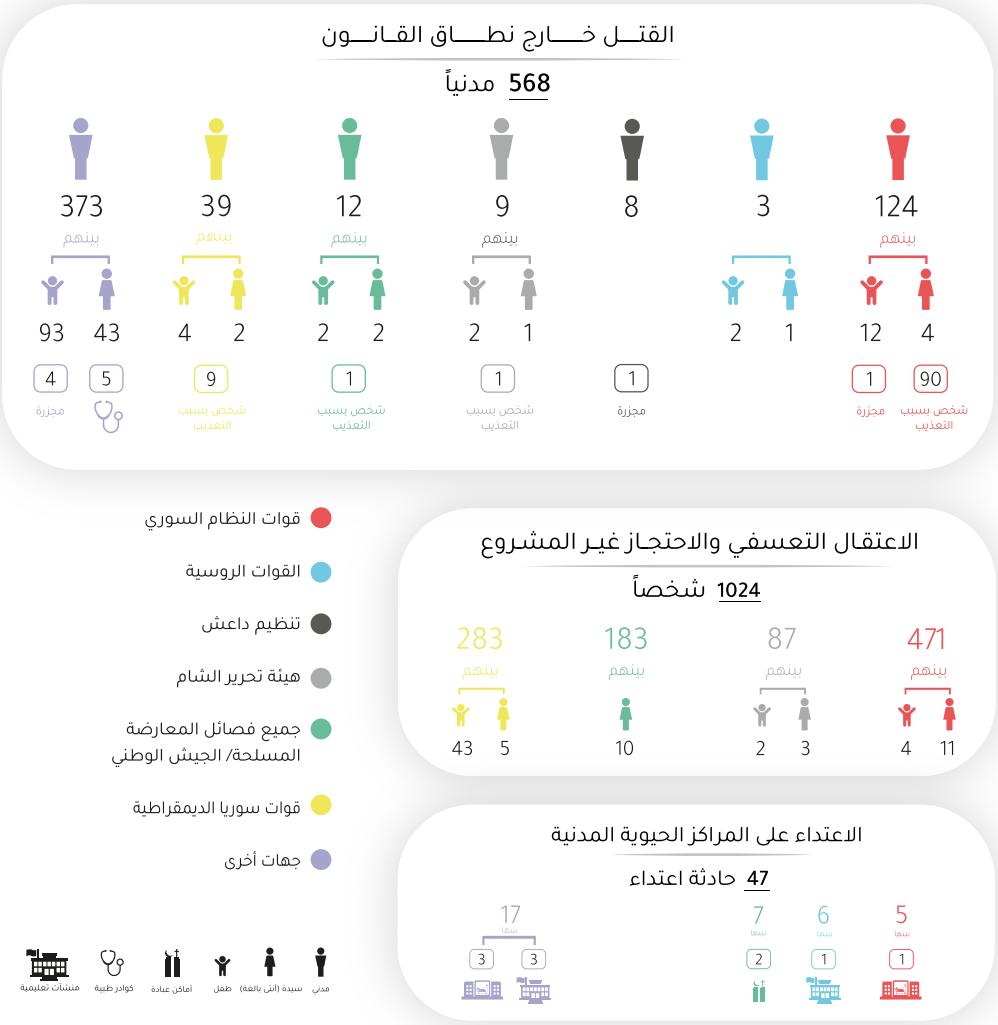

كما يستعرض ما تمَّ توثيقه في شهر حزيران من العام ذاته

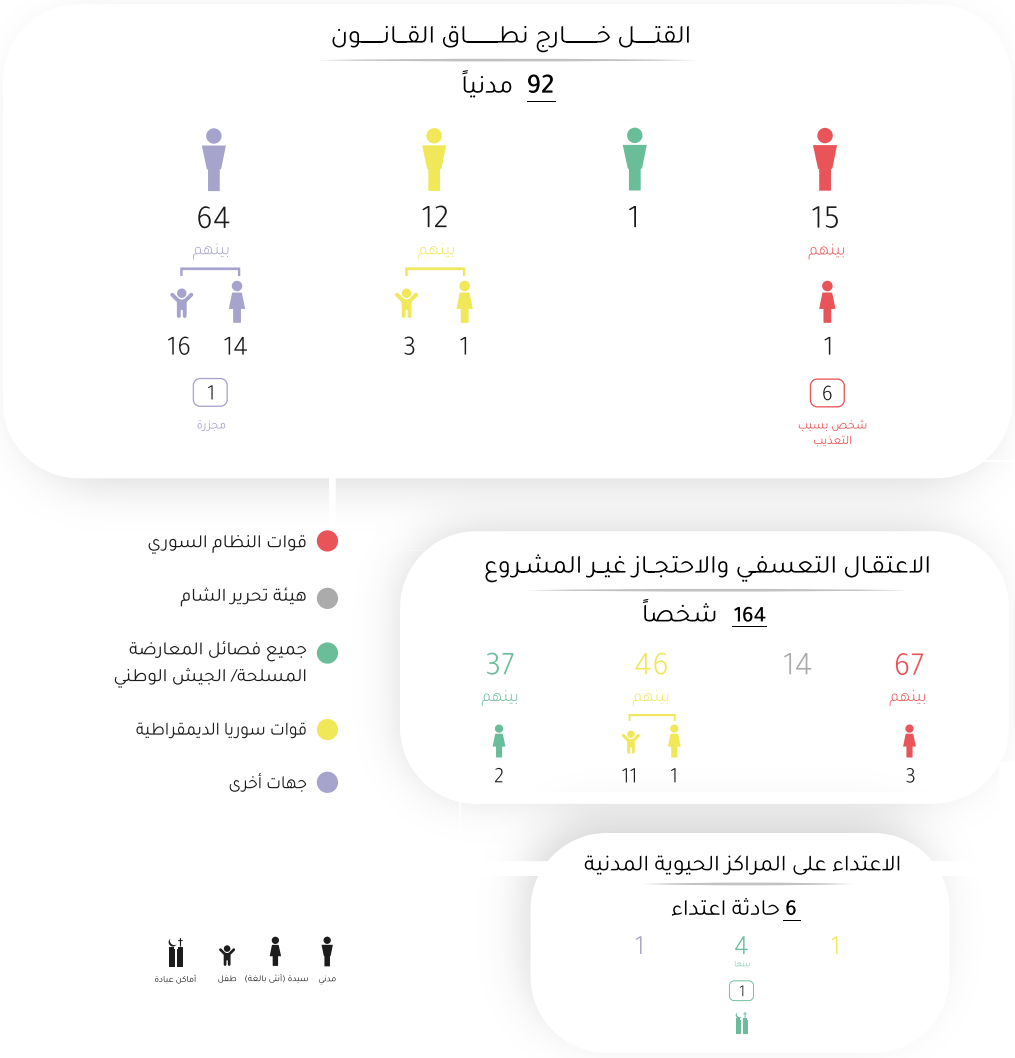

ألف: القتل خارج نطاق القانون:

1 - في النصف الأول من عام 2022:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2022 مقتل 568 مدنياً، بينهم 115 طفلاً و53 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى، من بين الضحايا 5 من الكوادر الطبية. كما وثقنا مقتل 101 شخصاً قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 6 مجازر. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قـوات النظـام السـوري (الجيـش، الأمـن، الميليشـيات المحليـة، الميليشـيات الشـيعية الأجنبيـة)**[4] : 124 بينهـم 12 طفـلاً، و4 سـيدة.
- **القوات الروسية**: 3 (2 طفلاً و1سيدة).
- **تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية)**: 8
- **هيئة تحرير الشام :** 9 بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني**: 12 بينهم 2 طفلاً، و2 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):** 39 بينهم 4 طفلاً، و2 سيدة.

ثانياً: جهات أخرى:

سجَّلنا مقتل 373 مدنياً، بينهم 93 طفلاً، و43 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 183 بينهم 10 طفلاً، و15 سيدة.
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 76 بينهم 39 طفلاً، و9 سيدة.
- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 61 بينهم 30 طفلاً، و17سيدة.
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 26 بينهم 6 طفلاً، و1 سيدة.
- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 16 بينهم 5 طفلاً، و1 سيدة.
- حرس الحدود التركي: 9 بينهم 2 طفلاً.
- القوات الأردنية: 1 طفلاً.
- القوات التركية: 1

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين الذين وثقنا مقتلهم في النصف الأول من عام 2022، والتي بلغت 568 مدنياً، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

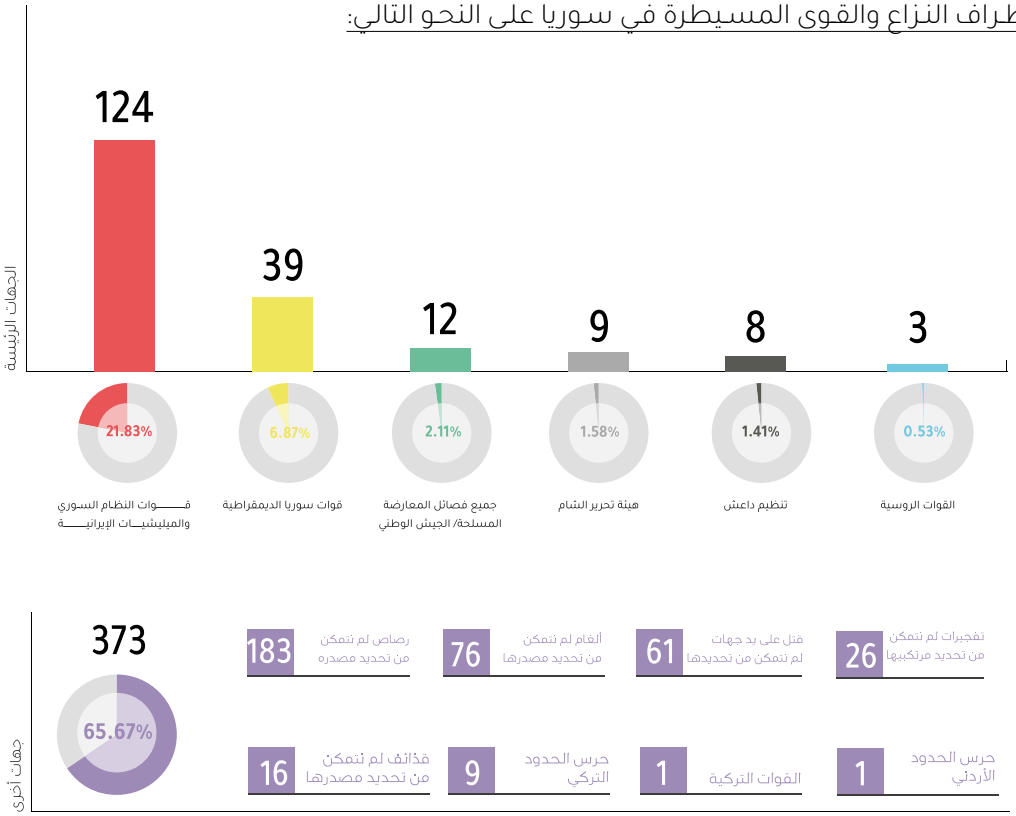

توزعت حصيلة الضحايا الأطفال الذين وثقنا مقتلهم في النصف الأول من عام 2022، والتي بلغت 115 طفلاً، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

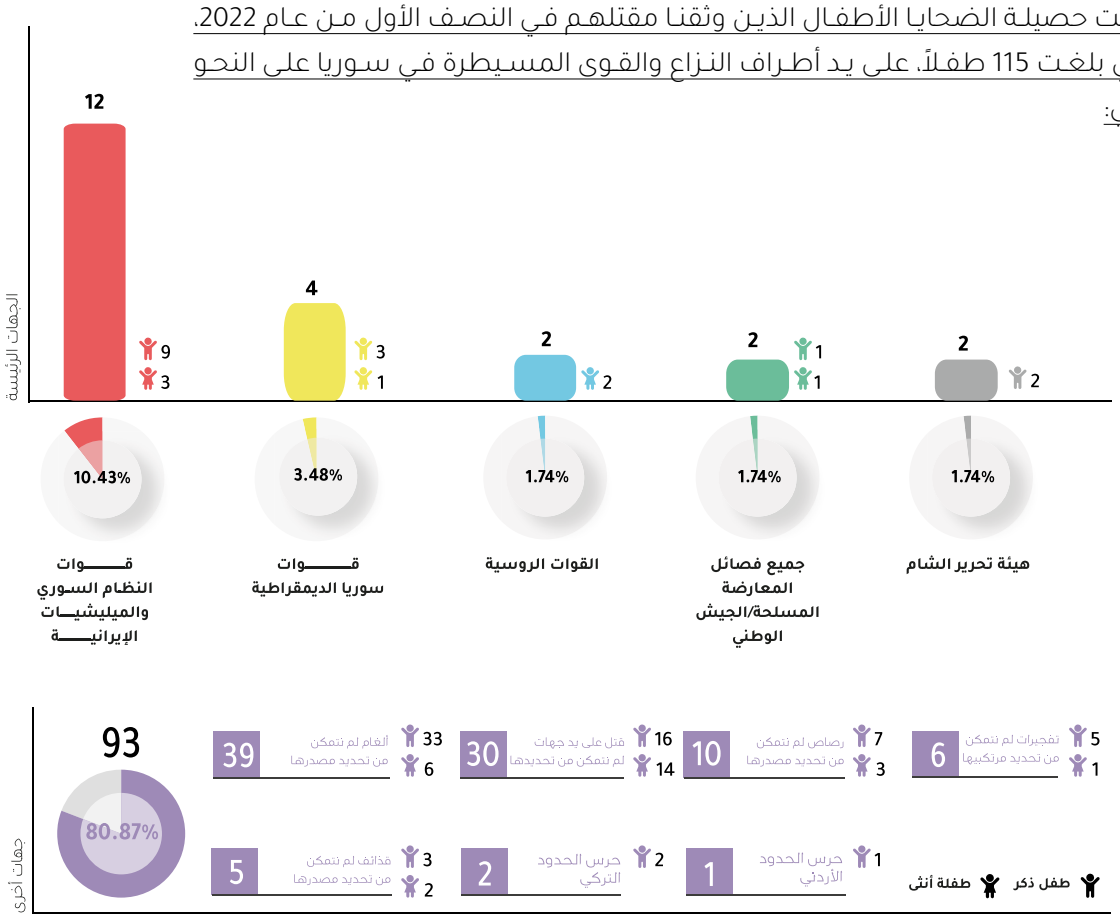

توزعت حصيلة الضحايا الإناث اللواتي وثقنا مقتلهن في النصف الأول من عام 2022، والتي بلغت 86 أنثى، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

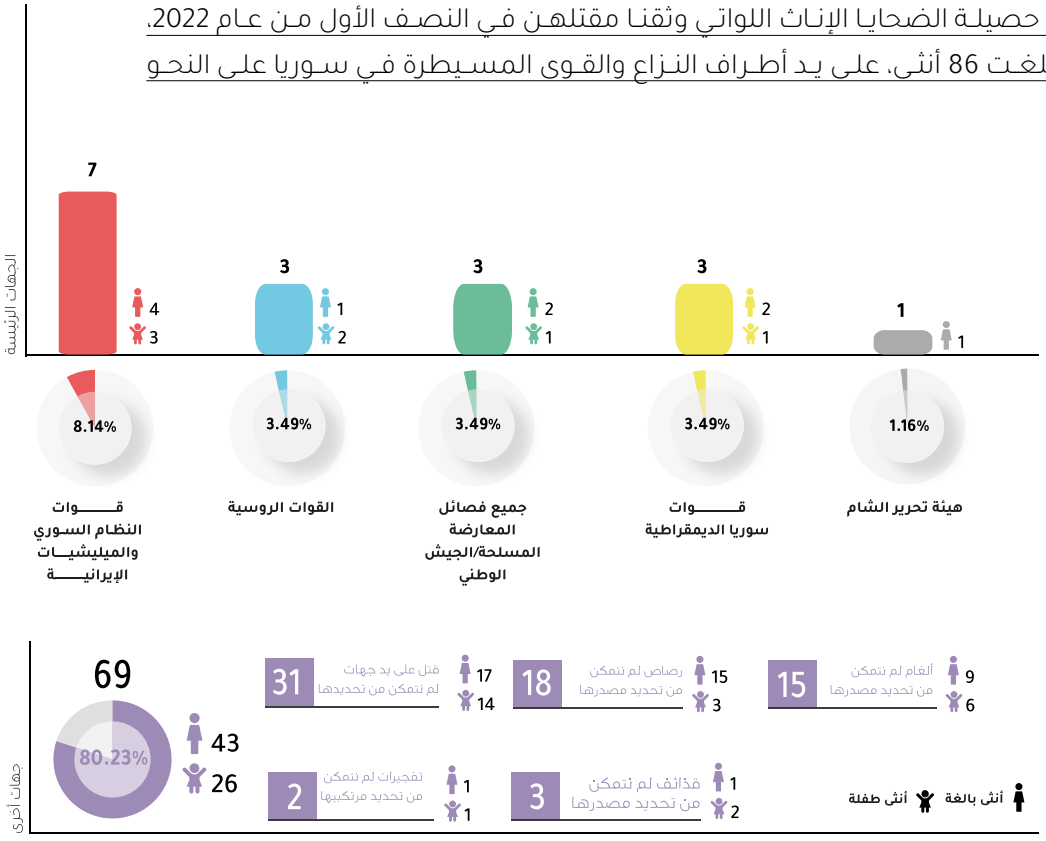

توزعت حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب في النصف الأول من عام 2022، والتي بلغت 101 شخصاً، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

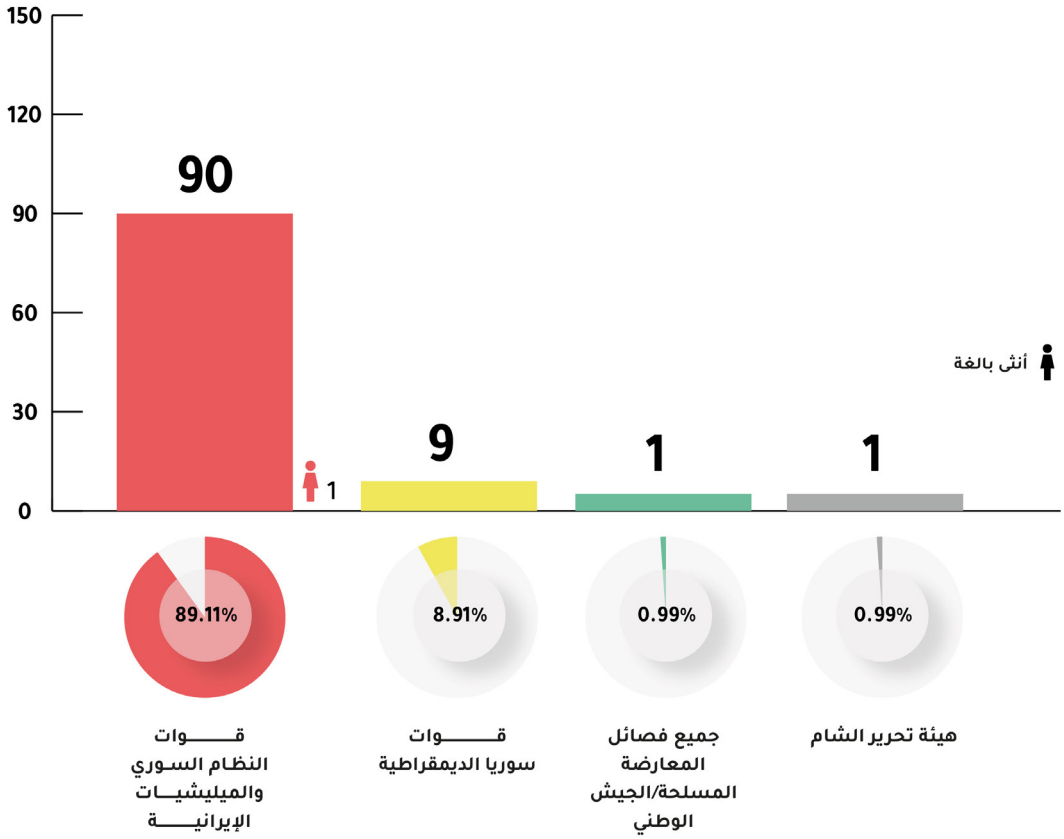

سجلنا مقتل 5 من الكوادر الطبية في النصف الأول من عام 2022، جميعهم على يد جهات أخرى:

2 -في حزيران 2022:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران مقتل 92 مدنياً، بينهم 19 طفلاً و16 سيدة (أنثى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى. كما وثقنا مقتل 6 شخصاً قضوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 1 مجزرة.

تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 15 بينهم 1 سيدة.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 1
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 12 بينهم 3 طفلاً، و1 سيدة.

ثانياً: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 64 مدنياً بينهم 16 طفلاً و14سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 35 بينهم 2 طفلاً، و5 سيدة.
- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 16 بينهم 9 طفلاً، و4 سيدة.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 6 (3 طفلاً و3 سيدة).
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 5 بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.
- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 1 سيدة.
- **القوات التركية:** 1

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

1 - في النصف الأول من عام 2022:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2022 ما لا يقل عن 1024 حالة اعتقال تعسفي بينها 49 طفلاً و29 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظات ريف دمشق فدرعا تليها دمشق. وقد أصدرنا تقريراً في الخامس من الشهر الجاري يتحدَّث بشكل مفصَّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 471 بينهم 4 طفلاً، و11 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 87 بينهم 2 طفلاً، و3 سيدة.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 183 بينهم 10 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 283 بينهم 43 طفلاً، و5 سيدة.

توزّعت حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي في النصف الأول من عام 2022، والتي بلغت 1024 حالة، بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

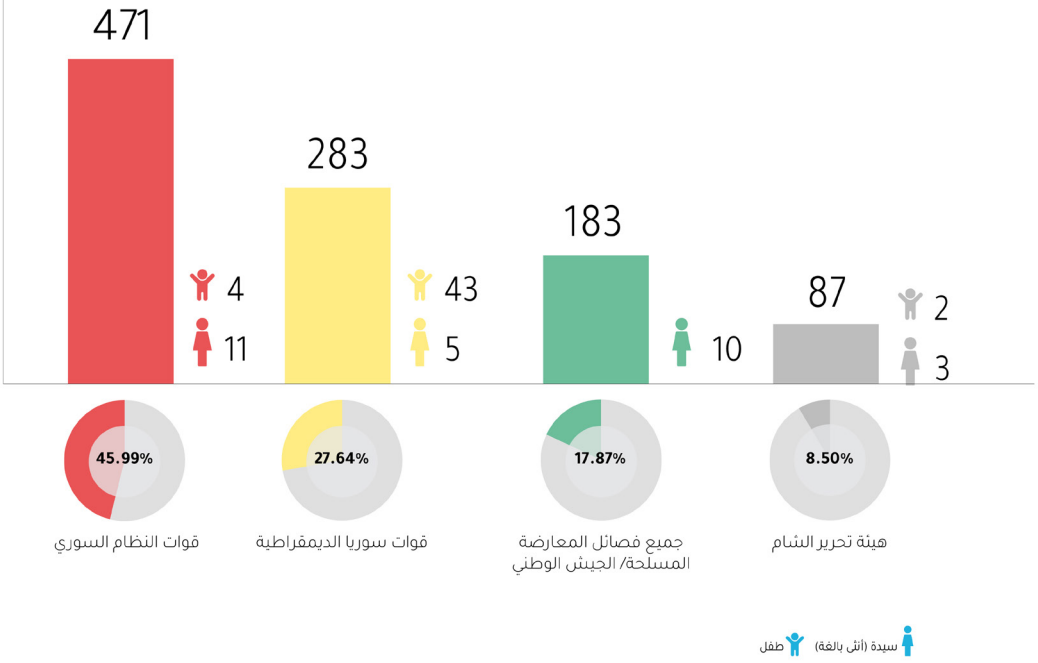

2 -في حزيران 2022:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران ما لا يقل عن 164 حالة اعتقال تعسفي بينها 11 طفلاً و6 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات النظام السوري في محافظات ريف دمشق فدمشق تليها السويداء.

تتوزَّع حصيلة الاعتقال التَّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 67 بينهم 3 سيدة.
- **هيئة تحرير الشام:** 14
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 37 بينهم 2 سيدة.
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 46 بينهم 11 طفلاً، و1 سيدة.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

1: في النصف الأول من عام 2022:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في النصف الأول من عام 2022 ما لا يقل عن 47 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 6 حوادث اعتداء على منشآت تعليمية، و6 على منشآت طبية، و3 على أماكن عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

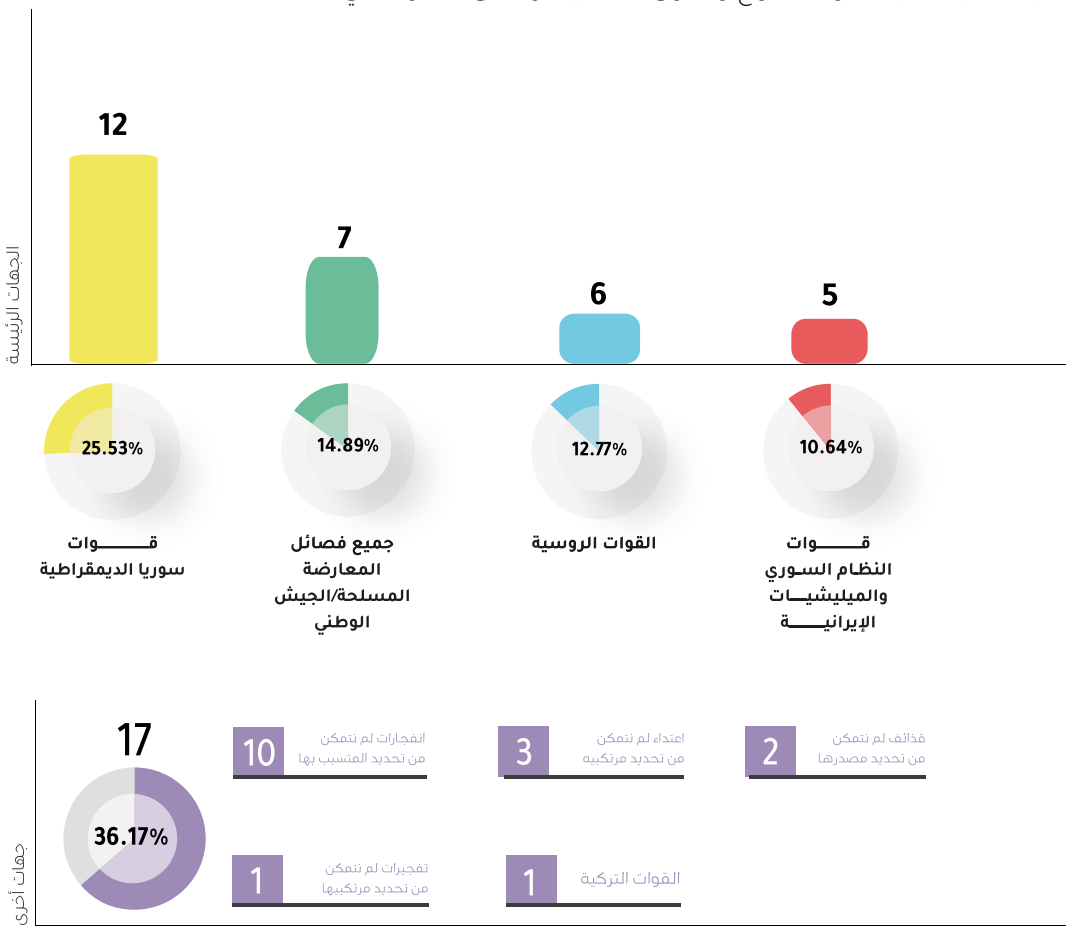

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري:** 5
- **القوات الروسية:** 6
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 7
- **قوات سوريا الديمقراطية:** 12

ثانياً: الجهات الأخرى:

ارتكبت 17 حادثة اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 1
- **انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها:** 10
- **اعتداء لم نتمكن من تحديد مرتكبيه:** 3
- **قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 2 تتراوح لدينا الشكوك حول الجهة المسؤولة عن ارتكابهما بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية، وما زالتا قيد التحقيق.
- **القوات التركية:** 1

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية التي وثقنا ارتكابها في النصف الأول من عام 2022، والتي بلغت 47 حادثة اعتداء، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

الجهة الفاعلة / المركز المعتدى عليه	قـــوات النظـام السوري	القـــوات الروسية	جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني	قوات سوريا الديمقراطية	جهـــات أخـــرى				
					تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها	انفجارات لم تتمكن من تحديد المتسبب بها	اعتداء لم تتمكن من تحديد مرتكبيه	قذائف لم تتمكن من تحديد مصدرها	القوات التركية
المراكز الحيوية الدينية									
المساجد			2	1					
المراكز الحيوية التربوية									
المدارس		1		2		1		1	1
المراكز الحيوية الطبية									
المنشآت الطبية	1			2		2	1		
سيارات الإسعاف			1						
المراكز الحيوية الثقافية									
المناطق الأثرية	1								
المربعات السكنية									
الأسواق	2			1		2		1	
الحدائق				1					
الملاعب				1		1			
البنى التحتية									
محطات مصادر الطاقة			1						
مراكز الدفاع المدني				1					
المنشآت والمصادر المائية		1				1	1		
الأفران				1		1			
المقرات الخدمية الرسمية	1		1	1		2	1		
مزارع الحيوانات الداجنة		4							
وسائط النقل					1				
مخيمات النازحين									
مخيمات النازحين			2	1					
المجموع:	5	6	7	12	1	10	3	2	1

كما توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في النصف الأول من عام 2022 شهرياً على النحو التالي:

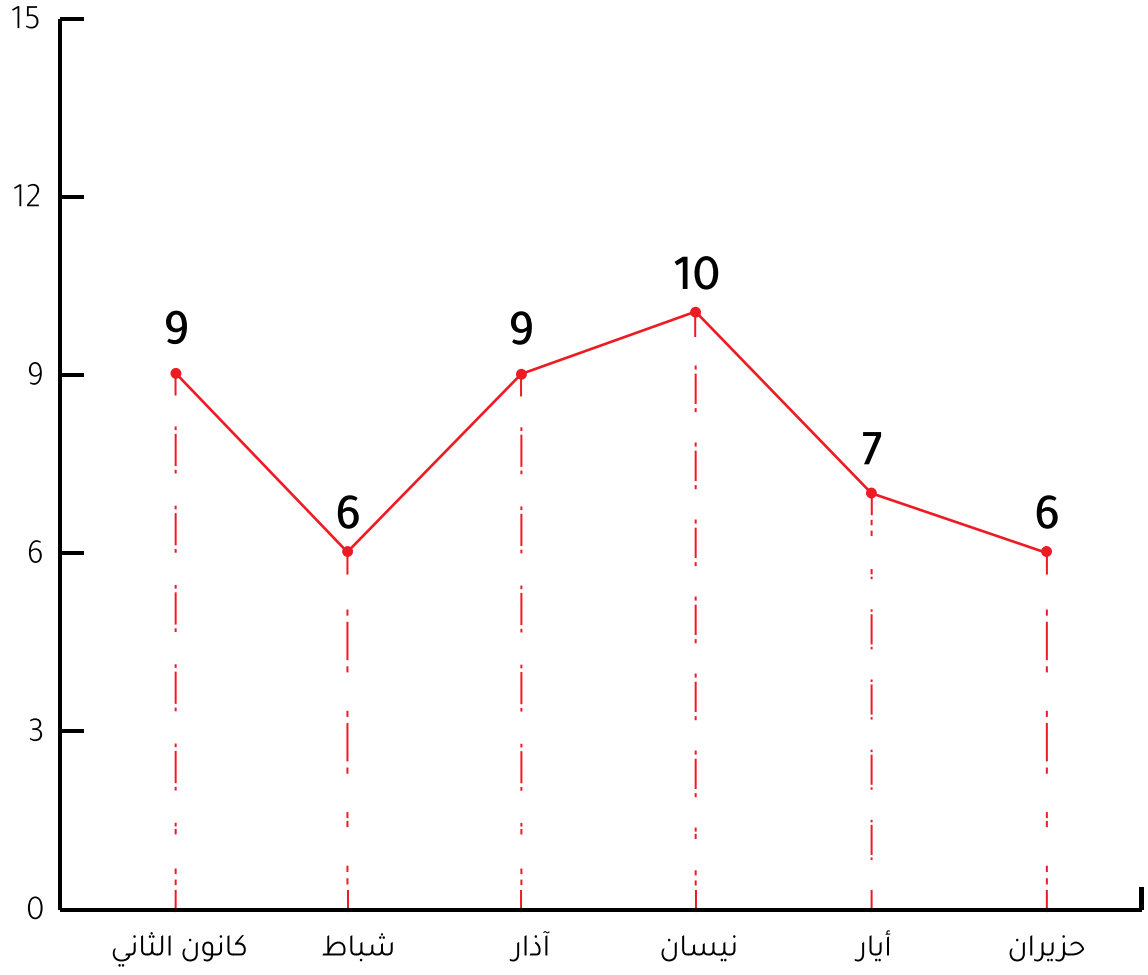

يُظهر المخطط أنّ شهر نيسان سجل أعلى حصيلة بما نسبته 22 % من الحصيلة الإجمالية لحوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في النصف الأول من عام 2022، تلاه كانون الثاني وآذار حيث بلغت الحصيلة في كل منهما ما نسبته 20 %. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنه بحسب قاعدة بياناتها فإن محافظة حلب سجلت أعلى حصيلة حوداث اعتداء على مراكز حيوية مدنية في النصف الأول من عام 2022 وقد بلغت 19 حادثة اعتداء تلتها إدلب بحصيلة بلغت 11 حادثة ثم الحسكة بحصيلة بلغت 6 حوادث.

2: في حزيران 2022:

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في حزيران ما لا يقل عن 6 حوادث اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، 4 من هذه الهجمات كانت على يد جميع فصائل في المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني، ومعظمها في محافظة حلب.

من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على مكان عبادة.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسة:

- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني**: 4
- **قوات سوريا الديمقراطية**: 1

ثانياً: الجهات الأخرى:

- **انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها:** 1

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيَّة في حزيران:

	جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني	قوات سوريا الديمقراطية	جهـــات أخـــرى انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها
المراكز الحيوية الدينية			
المساجد	1		
المراكز الحيوية الطبية			
سيارات الإسعاف	1		1
المربعات السكانية			
الأسواق		1	
البنى التحتية			
الأفران			1
مخيمات النازحين			
مخيمات النازحين	2		
المجموع:	4	1	1

ليل الأربعاء 1/ حزيران/ 2022 حصل انفجار لم نتمكن من تحديد سببه في مستودع للذخيرة ضمن معسكر تابع لفصيل فيلق الشام المنضوي تحت الجبهة الوطنية للتحرير -إحدى الفصائل في المعارضة المسلحة- الواقع في منطقة جبلية شمال قرية بابسقا بريف محافظة إدلب الشمالي والتي تنتشر في محيطها العشرات من مخيمات النازحين، تسبب الانفجار في اشتعال النيران التي تلاها انفجارات عدة عنيفة وتطاير للصواريخ والقذائف لمسافات بعيدة حول منطقة المعسكر؛ ما أدى إلى خسائر بشرية إضافةً إلى إصابة نحو 21 مخيماً للنازحين بأضرار مادية كبيرة ومتفاوتة واحتراق لعدد من الخيام.

تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ هذا الحدث لحظة حصوله تسبب في حركة نزوح من هذه المخيمات لما يقارب 3500 مدنياً، معظمهم أطفال وسيدات، خوفاً من تساقط الشظايا والقذائف في حين تمَّ إخلاء عدد من المخيمات التي كانت قريبة من موقع الانفجار.

أضرار إثر انفجار مستودع ذخيرة تابع لفيلق الشام يقع بالقرب من مخيم صلاح الدين للنازحين
شمال محافظة إدلب في 1/ حزيران/ 2022 - بعدسة: مهند محمد

الأربعاء 1/ حزيران/ 2022 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية -المتمركزة في ناحية عين عيسى بريف محافظة الرقة الشمالي- سوقاً في مدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى إصابة عدد من المحلات التجارية ومرافق السوق بأضرار مادية كبيرة. تخضع مدينة تل أبيض لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الأربعاء 22/ حزيران/ 2022 انفجرت عبوة ناسفة لم نتمكن من تحديد مصدرها قرب فرن الحسن للخبز وسط الشارع العام في مدينة الشدادي بريف محافظة الحسكة الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة واجهة بناء الفرن الأمامية بأضرار مادية بسيطة. ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المدينة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم نتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في النصف الأول من عام 2022.

رابعاً: مرفقات:

(1) توثيق مقتل 568 مدنيا بينهم 115 طفلا و53 سيدة، و101 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في النصف الأول من عام 2022

(2) توثيق ما لا يقل عن 1024 حالة اعتقال/ احتجاز تعسفي في النصف الأول من عام 2022 بينهم 49 طفلا و29 سيدة، منها 164 حالة في حزيران

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها".
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التَّوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتَّعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التَّجنيد فوراً.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org